

**مكالمة تطوير البيئة التعليمية لتحسينه أداء الدولة
من خلال التعلم الإلكتروني**

رسالة مقدمة من الطالب

ممدوح محمد أحمد أبو رية

بكالوريوس علوم (رياضية بحثة وعلوم الحاسوب العلمية) – كلية العلوم – جامعة عين شمس – ١٩٩١
ماجستير في العلوم البيئية – معهد الدراسات والبحوث البيئية – جامعة عين شمس – ٢٠١٣

لاستكمال متطلبات الحصول على درجة دكتوراه الفلسفة
في العلوم البيئية

قسم العلوم الاقتصادية والقانونية والإدارية البيئية
معهد الدراسات والبحوث البيئية
جامعة عين شمس

**صفحة الموافقة على الرسالة
تكلفه تطوير البيئة التعليمية لتخفيضه أعباء الدولة
من خلال التعلم الإلكتروني**

**رسالة مقدمة من الطالب
ممدوح محمد أحمد أبو رية**

بكالوريوس علوم (رياضية بحثة وعلوم الحاسوب العلمية) – كلية العلوم – جامعة عين شمس – ١٩٩١
ماجستير في العلوم البيئية – معهد الدراسات والبحوث البيئية – جامعة عين شمس – ٢٠١٣

**لاستكمال متطلبات الحصول على درجة دكتوراه الفلسفة
فى العلوم البيئية
قسم العلوم الاقتصادية والقانونية والإدارية البيئية**

وقد تمت مناقشة الرسالة والموافقة عليها:
الجنة:

١ - ا.د/حسين محمد أحمد عيسى

أستاذ المحاسبة والمراجعة – كلية التجارة

رئيس جامعة عين شمس السابق

ورئيس لجنة الخطة والموازنة بمجلس النواب

٢ - ا.د/عمرو حسين عبد البر

أستاذ المحاسبة والمراجعة المساعد – كلية التجارة

جامعة عين شمس

٣ - ا.د/طارق جلال شوقي

وزير التربية والتعليم والتعليم الفني

٤ - ا.د/محمد حسن عبد العظيم

أستاذ المحاسبة المالية وعميد كلية تجارة

كلية التجارة – جامعة القاهرة

**تكلفة تطوير البيئة التعليمية لتحقيقه أهداف الدولة
من خلال التعلم الإلكتروني**

رسالة مقدمة من الطالب

ممدوح محمد أحمد أبو رية

بكالوريوس علوم (رياضة بحثة وعلوم الحاسوب العلمية) - كلية العلوم - جامعة عين شمس - ١٩٩١
ماجستير في العلوم البيئية - معهد الدراسات والبحوث البيئية - جامعة عين شمس - ٢٠١٣

لاستكمال متطلبات الحصول على درجة دكتوراه الفلسفة

في العلوم البيئية

قسم العلوم الاقتصادية والقانونية والإدارية البيئية

تحت إشراف:-

١ - أ.د/حسين محمد أحمد عيسى

أستاذ المحاسبة والمراجعة - كلية التجارة

رئيس جامعة عين شمس

٢ - أ.د/عمرو حسين عبد البر

أستاذ المحاسبة والمراجعة المساعد - كلية التجارة

جامعة عين شمس

ختم الإجازة:

أجيزت الرسالة بتاريخ / ٢٠١٩ /

موافقة مجلس المعهد / ٢٠١٩ / موافقة مجلس الجامعة / ٢٠١٩ /

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

أَمْ فَشَحْ لَكَ صَدَرُكَ وَوَضَعْنَا عَنْكَ فِزْرُكَ الَّذِي نَقْضَنَ طَهْرُكَ وَرَفَعْنَا لَكَ ذِكْرُكَ

فَإِنْ مَعَ الْجُنُونِ سَرَانٌ

إِنْ مَعَ الْعُسْرِ لُيْسَرًا فَإِذَا فَرَغْتَ فَانْصَبْ وَإِلَى رَبِّكَ فَارْجِعْ

صَدَقَ اللَّهُ الْعَظِيمُ

شكر وتقدير

"الحمد لله رب العالمين والشكراً لجلال الذي فقني وهدايى لإتمام هذا العمل"

أتقدم بخالص الشكر والتقدير إلى الأستاذ الدكتور / حسين محمد أحمد عيسى رئيس لجنة الخطة والموازنة بمجلس النواب الذي اعطاني الكثير من الاطمئنان والثقة بالنفس ولا يمكن لنا ان ننجز اي عمل الا من خلال توجيهاته القيمة وعطائه العلمي الذي هي دوما منهجاً نسير عليه فله كل الشكر والتقدير وجراه الله خيراً.

لم أجد من قاموس الكلمات تعبيراً عن شكري وتقديري وامتنانى للشخصية العظيمة الذى ساهم فى إخراج هذه الدراسة إلى النور على أمل الإفادة منها فأستحق منا كل التحيات والتبركات فى شخص الأستاذ الدكتور / عمرو عبد البر الذى أفادنى بإشرافه على هذه الدراسة وبعطائه المستمر ورعايتها ودعمى ويمدنا دوماً بالطاقة الإيجابية ويدفعنا إلى الأمام فله كل الثناء والشكر والتقدير وجراه الله خيراً.

صاحب الطفرة الملموسة التى تأخذ اجيال مصر إلى مكانتهم الحقيقة الأستاذ الدكتور / طارق جلال شوقى وزير التربية والتعليم والتعليم الفنى كل التحيات والاجال والتعظيم لإنجازاتكم فى التعليم والتثوير كل الشكر لقبوله عضوية لجنة الحكم على الرسالة.

كما اتوجه من اعمق مشاعرى بالشكر والعرفان للأستاذ الدكتور / محمد حسن عبد العظيم عميد كلية تجارة جامعة القاهرة لما يبذله من العطاء والإراءة البناءه أسأل الله أن يوفقه دائماً لما فيه خير طلابه وان يهب له الصحة والعافية والشكر موصول على قبوله عضوية لجنة الحكم على الرسالة.

ختاماً.. لا يفوتي أن أتقدم بجزيل الشكر وعظيم الامتنان إلى الأهل والأقارب والأصدقاء الذين كانوا عوناً لي، وأخص منهم زوجتى الغالية شريكة كفاحى وحياتى وثمرة فؤادى أولادى رنا و محمد الدين كنت أتحاور وأتناقش معهم فى أمور كثيرة فى مجالات مختلفة فلهم كل الشكر والتقدير.

جزاهم الله جعيلاً كل الخير،،،

أهلاء

إلى روح أمي والدى الطاهرة

إلى روح أخواتى الطاهرة

رحمة الله وادخلهم فسيح جناته

إلى زوجتى الغالية شريكة كفاحى وحياتى

إلى ثمرة فؤادي أولادى رنا و محمد

إلى أخواتى إلى أهلى جمیعاً

الباحث / ممدوح محمد أحد أبو瑟ية

المستخلص

الهدف من تطبيق تكنولوجيا التعليم هو تحسين وتطوير العملية التعليمية وتوفير استخدام الوسائل والمواصلات وأدوات الكتابة والورق وتقليل الملوثات البيئية، ويتمثل الهدف الرئيسي للدراسة في تحديد تكلفة تطوير البيئة التعليمية لتخفيض أعباء الدولة من خلال التعلم الإلكتروني وتحقيق هذا الهدف من خلال مجموعة أهداف فرعية.

تستمد هذه الدراسة أهميتها في الاتجاه الجديد لكونها أحد الدراسات العلمية التي يمكن أن تساهم في رفع كفاءة التعليم في مصر في ظل الظروف الاقتصادية الحالية التي تعاني منها مصر، حيث أن التعلم الإلكتروني سيكون أكثر الأنماط التعليمية شيوعاً في المستقبل وضرورة التحول من صيغة التعليم التقليدي إلى التعلم الإلكتروني تمشياً مع الاتجاهات الحديثة التي تناولت بالتوسيع في استخدامه.

استخدم الباحث المنهج الوصفي والتحليلي للبيانات، ويشمل مجتمع الدراسة محافظات الجمهورية للمدارس الحكومية بالمرحلة الإعدادية والثانوي العام، وتم جمع البيانات من خلال الإدارة العامة لنظم المعلومات ودعم اتخاذ القرار بوزارة التربية والتعليم والتعليم الفني والجهاز المركزي للتعبئة العامة والاحصاء ووزارة المالية والدراسات العلمية والكتب والمراجع والدوريات العلمية العربية والأجنبية والأبحاث والتقارير والمؤتمرات والندوات والموقع الإلكتروني المتعلقة بموضوع الدراسة.

اعتمدت اختبارات فروض الدراسة على أساليب التحليل الإحصائية الوصفية (التكرارات - النسب المئوية) إلى جانب الأساليب الكمية الإحصائية البارامترية (وذلك عن طريق برنامج SPSS ver.24 كأحد حزم البرامج الإحصائية المقدمة).

من أهم نتائج الدراسة: إن تطوير البيئة التعليمية من خلال التعليم الإلكتروني سيؤدي إلى خفض الأنفاق العام على التعليم قبل الجامعي وهذا نتيجة الوفر الناتج من تطوير للمدارس الحكومية بالمرحلتين الإعدادية والثانوية العام في النظام الإلكتروني على المدى الطويل، يعتبر أمر حتمي للنهوض بالتعليم في مراحله ما قبل التعليم الجامعي.

أوصت الدراسة ما يلي:

- الاهتمام بالتطوير المستمر للمناهج والأنظمة الإلكترونية والبرامج، وتدريب المعلمين المستمر كعنصر ضروري في العملية التعليمية.
 - تشجيع الباحثين على إعداد بحوث ودراسات ميدانية وتطبيقية عن تكاليف البيئة التعليمية وتطورها.

- إقامة شراكة بين وزارة التربية والتعليم والتعليم الفني والقطاع الخاص في مشروعات بناء المدارس لتقديم خدمة مميزة وتوسيع في إنشاء المدارس لمواجهة أزمات كثافة الفصول والمساهمة الحثيثة في تطوير التعليم المصري.

الكلمات المفتاحية:

التعليم، التطوير، تكالفة التطوير، البيئة التعليمية، التعلم الإلكتروني، الحوسبة السحابية.

ملخص الدراسة

مقدمة

يعيش العالم اليوم ثورة علمية حديثة وشاملة، ويشهد تطوراً كبيراً وسريعاً في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، لذا يجب الاعتماد على الوسائل التكنولوجية والأساليب الإلكترونية الحديثة، قد اعتمدت العملية التعليمية لفترات طويلة على الطرق التقليدية، وركزت على المعلم كمصدر أساسي للمعرفة والمعلومات، واستخدمت وسائل تعليمية تقليدية كالكتاب المطبوع والسبورة الطباشيرية أو القلمية، واهتمت بالجوانب النظرية على حساب الجوانب العملية التطبيقية، مما انعكس على أداء الطلاب الذين اعتمدوا على التلقين والحفظ. يعد التوسيع في استخدام التكنولوجيا الحديثة والتعلم الإلكتروني، وكذلك التنمية المهنية المستدامة للمعلمين من الأهداف القومية للتعليم المصري، وتطبيقاً لذلك أخذت وزارة التربية والتعليم بمشروع التعلم الإلكتروني في المدارس المصرية ضمن المشروع القومي للدولة، وقد تم إدخال مشروع التعلم الإلكتروني في بعض المدارس المصرية لكي يسهم في إضافة موقع تعليمية متقدمة على شبكة الإنترنت والإنترنت بالصوت والصورة، إضافة لمكونات التعليمية المتعددة التي يتم إدارتها من خلال نظم التعلم الإلكتروني، وتقوم الخطة المصرية للاستفادة من التقنيات الحديثة في مجال التعليم، بالتتوسيع في استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وشبكات الإنترنت من خلال الدفع المستمر ببعض البرامج والمبادرات لتطبيق التكنولوجيا الحديثة.

وجاء ظهور التعلم الإلكتروني E-Learning الذي يعد بمثابة ثورة على النظم التعليمية التقليدية، حيث أوجد أسلوباً جديداً في إدارة نظم التعليم، وفي أدوار عناصر المنظومة التعليمية وهي المعلم، المتعلم، المؤسسة التعليمية، البيت، المجتمع، البيئة، ويعتمد على التقنيات الحديثة التي أدت إلى إتساع الرؤية التعليمية، وتجاوزت الكتاب المطبوع والأسلوب التقليدي.

بدأ مفهوم التعلم الإلكتروني E-Learning ينتشر منذ استخدام وسائل العروض الإلكترونية لإلقاء الدروس في الفصول التقليدية واستخدام الوسائل المتعددة في عمليات التعليم الفصلي والتعليم الذاتي، والانتهاء ببناء المدارس الذكية والفصول الافتراضية التي تتيح للطلاب الحضور والتفاعل مع محاضرات وندوات تقام في دول أخرى من خلال تقنيات الإنترنت والمشاركة في البرامج ومؤتمرات الفيديو ومراكز التدريب عن بعد.

كما يعد التعلم الإلكتروني E-Learning أسلوب من أساليب التعليم في إيصال المعلومة للمتعلم بأقصر وقت وأقل جهد وأكبر فائدة، ويتم فيه استخدام آليات الاتصال الحديثة من حاسب آلي وشبكاته ووسائله المتعددة من صوت وصورة ورسومات وآليات بحث ومكتبات إلكترونية، وكذلك بوابات الإنترنэт سواء كان عن بعد أو في الفصل الدراسي، أي استخدام التقنية بجميع أنواعها.

جاء الاهتمام بالتعلم الإلكتروني لوجود فئة من التلاميذ تضطرهم الظروف إلى التغيب عن المدرسة بسبب المرض أو التعرض لحادث أو تلقيهم علاج مستمر لفترات طويلة مما يؤدي إلى فقدانهم العديد من الدروس وشرح معلميهم وبالتالي حدوث فجوة تعليمية بينهم وبين أقرانهم الذين ينتظرون في حضور المدرسة، الأمر الذي يقتضي ضرورة توقف أو تأجيل الدراسة بالمدارس وجميع المؤسسات التعليمية، وتبدو ملامح انفراج هذه الأزمة في كيفية القضاء على المظاهر السلبية التي يعني منها التعليم.

ونقوم وزارة التربية والتعليم بتدريب المعلمين التعامل مع التعلم الإلكتروني بدلاً من التدريب التقليدي الذي يكلف المتدرب الكثير مثل تكالفة بدلات السفر، تكالفة الانتقالات، تكالفة الإقامة للمتدربين، وتعتبر تكالفة تطوير البيئة التعليمية من خلال التعلم الإلكتروني من أهم الطرق العلمية السليمة لمواكبة تطوير وتحسين عناصر المنظومة التعليمية وتقليل الإنفاق العام على التعليم لتخفيض أعباء الدولة.

مشكلة الدراسة

في ظل تقليدية التعليم ودخول المجتمع عصر تكنولوجيا المعلومات فكان لابد من البحث عن نوع جديد من التعليم يسهم في تطوير المنظومة التعليمية وذلك لإعادة المدرسة إلى دورها الطبيعي والقضاء على مشكلة التقنين والحفظ التي تعيق الأسلوب التقليدي للتعليم.

تشير الإحصاءات الرسمية في مصر إلى أن إجمالي عدد الطلاب بمرحلة التعليم قبل الجامعي تبلغ حوالي ٢١٠٤ مليون تلميذ تقريباً عام ٢٠١٨/٢٠١٧ مقابل ٢٠٠٦ مليون تلميذ تقريباً عام ٢٠١٦/٢٠١٥ بزيادة بلغت نسبتها ٠٠٨% من إجمالي التلاميذ، تقدم لهم الخدمات التعليمية من خلال ٥٣٥٨٧ ألف مدرسة عام ٢٠١٨/٢٠١٧ مقابل ٥٢٦٦٤ ألف مدرسة عام ٢٠١٧/٢٠١٦ بزيادة بلغت نسبتها ٠٠٩%， ووفقاً لـ ٤٩٠١٧٤ ألف فصل عام ٢٠١٨/٢٠١٧ مقابل ٤٨٢٧١٦ ألف فصل عام ٢٠١٧/٢٠١٦ بزيادة بلغت نسبتها ٠٧٥%， وإجمالي هيئات التدريس والأخصائيين

و والإداريين والعمال تبلغ حوالي ١٠.٥ مليون تقريباً عام ٢٠١٧/٢٠١٨ يمثلون ثلث الجهاز الإداري بالدولة و يتناقضون الجزء الأكبر من الإنفاق العام على التعليم قبل الجامعي. كما بلغت متوسط كثافة الفصل الدراسي في المرحلة الإعدادية حوالي ٤٦ تلميذ والتعليم الثانوي العام ٤٣ تلميذ مما يشكل عبءاً على القائمين بالعملية التعليمية والدولة. وقد أدى ذلك إلى زيادة نسبة التسرب والارتشاح من المدارس حيث بلغت نسبة المتسربين في المرحلة الإعدادية ما بين عامي ٢٠١٥/٢٠١٦ إلى ٢٠١٦/٢٠١٧ حوالي ٣٠.٤ %، ونصيب المدرس من التلاميذ للعام الدراسي ٢٠١٧/٢٠١٨ للمرحلة الإعدادية حوالي ١٩ تلميذ ومرحلة الثانوي العام حوالي ١٦ تلميذ، وارتفاع نسبة الرسوب. وبالنظر إلى واقع النظام التعليمي المصري يتضح أنه يعاني من العديد من الأزمات ب مختلف أشكالها من حيث عدد المدارس وارتفاع كثافة الفصول ونقص التدريب لدى المعلمين، وتركز مشكلة الدراسة على جانب تطوير البيئة التعليمية لتخفييف أعباء الدولة وعلى الجانب الآخر تحسين مخرجات البيئة التعليمية في مصر من خلال التعلم الإلكتروني.

يمكن عرض مشكلة الدراسة من خلال الإجابة على السؤال الرئيسي التالي الذي يمثل جوهر المشكلة وهو "ما هي تكلفة تطوير البيئة التعليمية لتخفييف أعباء الدولة من خلال التعلم الإلكتروني؟"

ويستمد من السؤال الرئيسي مجموعة أسئلة فرعية هي: -

- ١- ما تكلفة إنشاء بيئة تعليمية علمية للنهوض بالتعليم من خلال التعلم الإلكتروني؟
- ٢- ما دور التعلم الإلكتروني في البيئة التعليمية؟
- ٣- ما إمكانية تطوير التعلم الإلكتروني لتدريب المعلمين وإكسابهم الكفاءات التعليمية؟
- ٤- ما إسهامات تطوير التعلم الإلكتروني في المدارس بتكلفة أقل؟

أهمية الدراسة

١- الأهمية العلمية:

- أ- قلة الدراسات والمراجع التي تناولت موضوع تكلفة تطوير البيئة التعليمية.
- ب- يعتبر التعلم الإلكتروني من المفاهيم الحديثة التي ظهرت لتطوير التعليم وخاصة في مصر.
- ج- قلة الدراسات التي ربطت بين تطبيق التعلم الإلكتروني في مصر وتطوير البيئة التعليمية.

٢- الأهمية التطبيقية:

- أ- الاستفادة من إمكانيات التعلم الإلكتروني كوسيلة لتطوير البيئة التعليمية.
- ب- إبراز دور تطبيق التعلم الإلكتروني في خفض تكالفة تطوير بيئة التعليم في مصر.
- ج- بناء مجتمع المعرفة وتحديث التعليم وتعزيز تكنولوجيا التعلم الإلكتروني.

أهداف الدراسة

يتمثل الهدف الرئيسي في كيفية تخفيف الأعباء على الدولة من خلال خفض تكلفة تطوير البيئة التعليمية عن طريق أسلوب التعلم الإلكتروني وتحسين وتطوير العملية التعليمية وتوفير استخدام الوسائل والمواصلات وطباعة الكتب وأدوات الكتابة والورق وتقليل الملوثات البيئية وتطبيق طرق التعلم الإلكتروني على المدارس المصرية ويتضمن الهدف الرئيسي عدة أهداف فرعية تتمثل في الآتي:-

- ١- رفع كفاءة التعليم في مصر من خلال التعلم الإلكتروني.
- ٢- تطوير البيئة التعليمية من خلال برامج التعلم الإلكتروني بتكلفة أقل للنهوض بالتعليم.
- ٣- التدريب الإلكتروني للمعلمين وإكسابهم الكفاءات التعليمية.
- ٤- إنشاء بنية تحتية من أجهزة حاسب آلي ومعامل وفصول مجهزة بالسبورة التفاعلية وإنشاء شبكة انترنت وخطوط اتصال بإنترنت لزيادة فعالية عمليات التعليم والتعلم في المنظومة التعليمية.

فرضيات الدراسة

من خلال المشكلة والأهداف وأهمية الدراسة تتبع الفرضيات التالية:-

- ١- **الفرض الأول:** "توجد فروق في مخرجات البيئة التعليمية غير المطورة للمدارس الحكومية بالمرحلة الإعدادية طبقاً للتوزيع الجغرافي".
- ٢- **الفرض الثاني:** "توجد فروق في مخرجات البيئة التعليمية المطورة للمدارس الحكومية بالمرحلة الإعدادية طبقاً للتوزيع الجغرافي".
- ٣- **الفرض الثالث:** "توجد فروق بين مخرجات البيئة التعليمية غير المطورة والبيئة التعليمية المطورة للمدارس الحكومية بالمرحلة الإعدادية طبقاً للتوزيع الجغرافي".

- ٤- **الفرض الرابع:** "توجد فروق بين متوسط تكلفة التلميذ في البيئة التعليمية غير المطورة والبيئة التعليمية المطورة للمدارس الحكومية بالمرحلة الإعدادية طبقاً للتوزيع الجغرافي".
- ٥- **الفرض الخامس:** "توجد فروق بين مخرجات البيئة التعليمية غير المطورة للمدارس الحكومية بمرحلة الثانوي العام طبقاً للتوزيع الجغرافي".
- ٦- **الفرض السادس:** "توجد فروق في مخرجات البيئة التعليمية المطورة للمدارس الحكومية بمرحلة الثانوي العام طبقاً للتوزيع الجغرافي".
- ٧- **الفرض السابع:** "توجد فروق بين مخرجات البيئة التعليمية غير المطورة والبيئة التعليمية المطورة للمدارس الحكومية بمرحلة الثانوي العام طبقاً للتوزيع الجغرافي".
- ٨- **الفرض الثامن:** "توجد فروق بين متوسط تكلفة التلميذ في البيئة التعليمية غير المطورة والبيئة التعليمية المطورة للمدارس الحكومية بمرحلة الثانوي العام طبقاً للتوزيع الجغرافي".

حدود الدراسة

١- الحدود المكانية:

المدارس الحكومية للمرحلتين الإعدادية والثانوي العام في جمهورية مصر العربية.

٢- الحدود الزمانية:

الفترة من عام ٢٠٠٩/٢٠٠٨ و حتى ٢٠١٧/٢٠١٨ .

إجراءات الدراسة

١- منهج الدراسة:

اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي والتحليلي للبيانات.

٢- مجتمع الدراسة:

يشمل مجتمع الدراسة المدارس الإعدادية والثانوي العام الحكومية الموجودة بمحافظات الجمهورية.

٣- عينة الدراسة:

تم اختيار عينة الدراسة من محافظات الجمهورية عن طريق المعاينة الطبقية حيث تم تقسيمها إلى ثلاث محافظات هي (القاهرة ومحافظاتوجه قبلي ومحافظاتوجه بحري)، وعليه تم اختيار عينة الدراسة من المحافظات طبقاً للأهمية النسبية لأعداد التلاميذ بالمدارس الإعدادية والثانوي العام الحكومية خلال

العام الدراسي ٢٠١٧/٢٠١٨، حيث تمثلت عينة الدراسة في المدارس الإعدادية والثانوي العام الحكومية بكل من محافظة القاهرة والجيزة والشرقية على الترتيب.

٤- مصادر البيانات:

اعتمدت الدراسة على البيانات الأولية والثانوية الصادرة عن الإدارة العامة لنظم المعلومات ودعم اتخاذ القرار بوزارة التربية والتعليم والعلماني الفني، الجهاز المركزي للتعبئة العامة والاحصاء، وزارة المالية، والدراسات العلمية، والكتب، والمراجع والدوريات العلمية العربية والأجنبية والأبحاث والتقارير والمؤتمرات والندوات المتعلقة بموضوع الدراسة، والموقع الإلكتروني.

٥- الأساليب الإحصائية المستخدمة في الدراسة:

اعتمدت الدراسة في اختبارات فروض الدراسة على أساليب التحليل الإحصائية الوصفية (التكرارات - النسب المئوية) إلى جانب الأساليب الكمية الإحصائية البارامتريدة وذلك عن طريق برنامج SPSS ver.24، كأحد حزم البرامج الإحصائية المتقدمة ويتضمن استخدام المعاملات الإحصائية التالية: -

- المتوسط الحسابي والانحراف المعياري والخطأ المعياري.
- الوسط الهندسي.

تحليل التباين في اتجاه واحد One-way Analysis of variance with Post-Hos comparisons (ANOVA)

، اختبار "ت" للفرق بين مجموعتين مستقلتين Independent Samples Test - Paired Sample Test

. اختبار أقل خطأ معنوي Least Significant Difference (LSD)

اختبار توكي (Tukey's test) أقل خطأ معنوي Honestly Significant Difference (HSD)

نتائج الدراسة:

الفرض الأول: "توجد فروق في مخرجات البيئة التعليمية غير المطورة للمدارس الحكومية بالمرحلة الإعدادية طبقاً للتوزيع الجغرافي".

نتائج الفرض الأول:

تشير نتائج الدراسة إلى أن مخرجات التعليم في البيئة التعليمية غير المطورة بمحافظة الشرقية جاءت في المرتبة الأولى بوسط حسابي بلغ نحو ٩٣٠٣ وانحراف معياري بلغ نحو ٢٠١٨ وخطأ معياري بلغ نحو ٠٠٦٩٠، يليها في المرتبة الثانية محافظة

القاهرة حيث جاءت بوسط حسابي بلغ نحو ٩١.٦٥ وانحراف معياري بلغ نحو ١.٨٦ وخطأ معياري بلغ نحو ٥٨٨، بينما جاءت في المرتبة الثالثة والأخيرة محافظة الجيزة بوسط حسابي بلغ نحو ٨٥.٩٠ وانحراف معياري بلغ نحو ٣.٢٠ وخطأ معياري بلغ نحو ١.٠١٣. كما أن هناك فرق معنوي بين مخرجات التعليم في البيئة التعليمية غير المطورة طبقاً للتوزيع الجغرافي للمدارس الحكومية بالمرحلة الإعدادية حيث بلغت قيمة "F" حوالي ٢٣.٢٠٣ وجاء النموذج معنوباً عند مستوى معنوية ٠٠٠٠ (٠٠٠٥). ولتحديد الفروق بين مخرجات التعليم في البيئة التعليمية غير المطورة طبقاً للتوزيع الجغرافي تم استخدام اختبار أقل خطأ معنوي "LSD"، حيث أوضحت النتائج أن هناك فرقاً معنوباً عند مستوى معنوية ٠٠٢٧ (٠٠٠٥) بين محافظة الجيزة وكل من محافظة الشرقية والقاهرة.

ما سبق يتضح صحة الفرض الأول حيث توجد فروق في مخرجات البيئة التعليمية غير المطورة للمدارس الحكومية بالمرحلة الإعدادية طبقاً للتوزيع الجغرافي، وعليه يقبل الفرض البديل ونرفض فرض العدم.

الفرض الثاني: "توجد فروق في مخرجات البيئة التعليمية المطورة للمدارس الحكومية بالمرحلة الإعدادية طبقاً للتوزيع الجغرافي".

نتائج الفرض الثاني:

تشير نتائج الدراسة إلى أن مخرجات التعليم في البيئة التعليمية المطورة بمحافظة الجيزة جاءت في المرتبة الأولى بوسط حسابي بلغ نحو ٩٩.٨ وانحراف معياري بلغ نحو ٠٠٢١ وخطأ معياري بلغ نحو ٠٠٦٧، يليها في المرتبة الثانية كل من محافظة الشرقية والقاهرة حيث الوسط الحسابي بلغ نحو ٩٩.٦٥ وانحراف معياري بلغ نحو ٠١٣. وخطأ معياري بلغ نحو ٠٠٤٠، لكل منها على الترتيب.

كما أن هناك فرق غير معنوي بين مخرجات التعليم في البيئة التعليمية المطورة طبقاً للتوزيع الجغرافي حيث بلغت قيمة "F" ٢,٩٣٥ وجاء النموذج غير معنوي عند مستوى معنوية (٠٠٠٥).

ما سبق يتوضح عدم صحة الفرض الثاني حيث لا توجد فروق في مخرجات البيئة التعليمية المطورة للمدارس الحكومية بالمرحلة الإعدادية طبقاً للتوزيع الجغرافي، وعليه يقبل فرض العدم ونرفض الفرض البديل.

الفرض الثالث: "توجد فروق بين مخرجات البيئة التعليمية غير المطورة والبيئة التعليمية المطورة للمدارس الحكومية بالمرحلة الإعدادية طبقاً للتوزيع الجغرافي".